

## الصيرفة الإسلامية: الأداء والتحديات

دراسة تحليلية للمصرف العراقي الإسلامي للمدة ١٩٩٣-٢٠٠٣

د. بشار ذنون محمد الشكرجي<sup>(١)</sup>

حلا سامي خضير<sup>(٢)</sup>

### الملخص

حققت تجربة المصارف الإسلامية إنجازات كبيرة تمثلت بالانتشار الواسع عالمياً. وتعمل تلك المصارف على وفق منهج الشريعة الإسلامية وأحكامها، في مقابل ذلك فإن هذه الصناعة قد واجهت العديد من التحديات. وفي العراق بدأ العمل المصرفي الإسلامي في بداية عقد التسعينات من القرن المنصرم متمثلة بالمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار. وقد بدأ المصرف مزاوله نشاطه في ظل ظروف أكثر صعوبة وتحديات أكبر وهي انعكاساً للبيئة المضطربة التي عمل بها. ولتغطية مختلف جوانب الموضوع فقد تم تناوله ضمن بحثين، الأول تناول الإطار النظري للبحث، فيما اتخذ المبحث الثاني المصرف العراقي الإسلامي كحالة دراسية وشملها بالتحليل والدراسة معتمدين في ذلك على مجموعة من مؤشرات الأداء المالي والتي عكست عدم قدرة المصرف على تحقيق أداء مالي مرضي وتمثل ذلك بالاستنتاج الرئيس للبحث وإثباتاً لفرضيته، واستكمالاً لمنهجية البحث العلمي فقد قدم البحث العديد من المقترحات التي قد تعد نقطة الانطلاق لتجاوز العديد من الإخفاقات التي واجهت هذه التجربة في العراق.

### Abstract

The Islamic banks have made great achievements represented by their international widespread presence. These banks follow the Islamic shariat. However, these banks have met a number of challenges. In Iraq, Islamic banks have emerged in the early nineties of the twentieth century represented by the Islamic Iraqi bank. This bank has started its work under great difficulties and challenges which are a reflection of the volatile environment in which it works. The study tackles this issue in two sections: firstly, the theoretical background of the study and, secondly the study takes the Islamic Iraqi bank as a case study performance which reflects the bank's inability to

(١) مدرس، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

(٢) مدرس مساعد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

تاريخ الاستلام: ٢٠٠٧/٠٤/٢٥

تاريخ قبول النشر: ٢٠٠٧/٠٧/٠٤

achieve a satisfactory monetary performance. All this is reflected in the main finding of the study which has proved the hypothesis.

#### المقدمة

على الرغم من حداثة هذه التجربة المصرفية مقارنةً بالعمل المصرفي التقليدي، إلا أنها حققت نمواً متسارعاً في حجمها وانتشارها بشكلٍ واسع عالمياً، فضلاً عن امتلاكها مجالات وأدوات وأنشطة خاصة بها، مما رشحها بأن تكون إحدى المداخل المهمة في سوق الخدمات المالية العالمية. أما في العراق فإن المصرف العراقي الإسلامي هو الوحيد الذي يمارس الصيرفة الإسلامية، ويعدّ من أوائل المصارف الخاصة التي أسست في عقد التسعينات. وعليه، فإن تقويم أداء المصرف يعدّ تقويماً لتجربة الصناعة المصرفية الإسلامية في العراق. وقد جاء البحث ضمن محورين، تناول الأول الجانب المفاهيمي المتعلق بطبيعة وأدوات والتحديات التي تواجه الصناعة المصرفية بشكلٍ عام تمهيداً للمحور الثاني الذي تناول تقويم تجربة المصرف العراقي الإسلامي، واستكمالاً لمنهجية البحث العلمي فقد توصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات والمقترحات التي يمكن أن تعدّ منطلقاً لتفعيل هذه التجربة ونجاحها مستقبلاً.

#### أهمية البحث

على الرغم من التحديات الكبيرة التي تعترض الصناعة المصرفية الإسلامية العراقية، وحداثة هذه التجربة، والإخفاقات المتكررة التي واجهتها، إلا أن تناول الموضوع يعدّ ذا أهمية كبيرة لأن المصارف الإسلامية أصبحت أمراً واقعاً في الحياة المصرفية. وتعثرها أو حتى فشلها في مراحلها الأولى في العراق لا يعني على الإطلاق فشل المنهج الإسلامي في مجال الصيرفة.

### مشكلة البحث

تتمثل تجربة الصناعة المصرفية الإسلامية عراقياً بالمصرف العراقي الإسلامي الذي يعدّ نواتها وممثليها الوحيد ، وإن تقويم أداء هذا المصرف يعدّ تقويماً لهذه التجربة . وبناءً على ذلك ، يمكن صياغة المشكلة البحثية بالتساؤل الآتي:

هل حقق المصرف العراقي الإسلامي وخلال مسيرته الممتدة لأكثر من عقد من الزمن أداءً مالياً متميزاً أم متدنياً يعكس بالواقع الفعلي نجاح هذه الصناعة المصرفية في العراق أو فشلها؟

### هدف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم المصارف الإسلامية ومضامينها والإنجازات المتحققة عبر مسيرتها والتحديات المستقبلية المحتملة التي تواجهها ، ومن ثمّ التركيز على محور البحث المتمثل بتقويم تجربة الصناعة المصرفية الإسلامية في العراق من خلال المصرف العراقي الإسلامي.

### فرضية البحث

بناءً على ما جاء في المشكلة البحثية يمكن صياغة الفرضية الآتية:

عكست مؤشرات الأداء المالي للمصرف العراقي الإسلامي فشل تجربة الصناعة المصرفية الإسلامية في العراق.

### منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي في طرح الأسس النظرية للموضوع من خلال الاستعانة بالبحوث والدراسات والمؤلفات التي تصدت لموضوع البحث ، وبالتالي عرض الأفكار بأسلوب علمي طبقاً لخطة البحث . فضلاً عن المنهج التحليلي التطبيقي الذي تمّ تجميع مادته الأولية من التقارير والميزانيات السنوية المعلنّة والصادرة عن المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وللأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، والمصرف العراقي الإسلامي للأعوام ١٩٩٣-٢٠٠٣ ، ومن ثمّ القيام بتحليلها وتفسيرها والخروج بطائفة من الاستنتاجات المتعلقة بها.

## المبحث الأول: التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية

### أولاً. المصارف الإسلامية: نشأتها وانتشارها

تشكلت الدولة الإسلامية بركائز قوية أساسها التمسك بكتاب الله (ﷻ) وبسنة نبيه محمد (ﷺ). وأنشأت هذه الدولة مؤسسات عديدة تتولى شؤون المسلمين منها ما يتعلق بالجانب السياسي ، ومنها ما يتعلق بالجانب الاجتماعي ، ومنها ما يرتبط بالجانب الاقتصادي . وأهم ما تميزت به تلك الدولة هو إنشاء مؤسسات تتولى رعاية شؤون المسلمين وتعنى باحتياجاتهم، ويأتي (بيت المال) في مقدمة تلك المؤسسات الاقتصادية التي تتميز بالإيفاء بمتطلبات التمويل اللازم للمجتمع الإسلامي. وبعد أن بدأ الضعف يسود الدولة الإسلامية كان المحتاجون يلجأون إلى أهل اليسار لكي يغطوا احتياجاتهم من الأموال اللازمة عن طريق القرض الحسن (الهيئي، ١٩٩٨، ٦٧٤).

ومع ظهور المؤسسات المالية التي تتعامل بالفائدة (الربا) وانفراد اليهود ومن ثمّ النصارى في أوروبا بهذه التعاملات أدرك المسلمون خطورة إنشاء هذه مؤسسات. وقد دفع ذلك المفكرين والعلماء المسلمين والمهتمين بمستقبل الأمة الإسلامية للتفكير بإيجاد البديل عن تلك المؤسسات، وكانت نتيجة ذلك أن تبلورت الأفكار بإنشاء مصارف إسلامية بديلاً عن تلك المؤسسات بالتعاملات فكان أولها المصرف الإسلامي الذي تأسس عام ١٩٦٣ في مصر والذي عدّ مسرّحاً لتلك الأفكار. وبذلك يوصف بأنه أول تجربة أو محاولة مسجلة في التاريخ الحديث في مجال العمل المصرفي (طایل ، ١٩٨٨ ، ٥١).

وهكذا توالى إنشاء المصارف الإسلامية فقد بلغ عدد المصارف والمؤسسات المالية حاضراً ما يزيد عن ٣٠٠ مؤسسة تنتشر في ٦٠ دولة تتوزع على القارات الخمسة وبحجم موجودات يبلغ في أقل تقدير ٥٠٠ مليار دولار وبمتوسط نمو سنوي يبلغ ما بين ١٥٪ إلى ٢٠٪. هذا من دون الأخذ بالاعتبار الأموال التي تدار من قبل نوافذ الصيرفة الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية وصناديق الاستثمار وشركات التكافل الاجتماعي. وتستحوذ دول الخليج العربية على نحو ١٥٪ من إجمالي عدد المصارف الإسلامية في العالم. وتشير المتغيرات العالمية إلى أن موجودات القطاع المصرفي من المرتقب أن تواصل ارتفاعها في السنوات العشرة القادمة إلى أكثر من ١٠٠٠ مليار دولار (فرنسبنك ، ٢٠٠٦ ، ١٠٦-١٠٧) . والنقطة الأهم في انتشار المصارف الإسلامية هي بتحول العديد من المصارف التقليدية التي تتعامل بالفائدة إلى مصارف إسلامية كما هو الحال في تجربة مصرف الجزيرة السعودي، هذا

فضلاً عن أن هناك العديد من الدول التي سمحت بوجود النظامين المصرفيين (الإسلامي والتقليدي). كما أن العديد من المصارف العالمية العريقة بدأت بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مثل مؤسسة (سييتي كوربوريشن) والتي قامت بتأسيس Investment Bank Citi Islamic في مملكة البحرين . وبعد ذلك قام مصرف HSBC بتقديم الخدمات المالية الإسلامية من خلال مشروع ضخ في البحرين تحت اسم "أمانة" (فرنسبنك ، ٢٠٠٦ ، ١٠٨) . كل ذلك انعكس في أن تصبح صناعة الخدمات المالية الإسلامية صناعة عالمية متطورة لها منتجاتها وأدواتها (الشراح والشريف ، ٢٠٠٢ ، ٧٥) .

وبهذا يمكن القول إن هناك تقدماً كبيراً وبخطوات متسارعة في عالم المصارف الإسلامية والتي تعود إلى العديد من العوامل التي أسهمت في هذا التقدم (طارق، وحبيب، ٢٠٠٣ ، ١٨٧) (فرنسبنك ، ٢٠٠٦ ، ١٠٨):

١. نضوج فكرة تكوين المصارف الإسلامية وإنشائها وتفهمها عربياً وإسلامياً وعالمياً.
٢. النجاحات العملية لتجارب كثير من المصارف الإسلامية.
٣. مقدرة المصرف الإسلامي على إثبات صلاحية الصيغة الإسلامية للتعامل المالي وتكيفه مع المستجدات في عالم المال والصيرفة .
٤. قدمت الصناعة المصرفية الإسلامية العديد من الأدوات والصيغ التمويلية وأساليب الاستثمار التي أصبحت تشكل جزءاً مهماً من الكيان المصرفي العالمي .
٥. نجحت معظم المصارف الإسلامية في تقديم حزمة من الخدمات المصرفية الحديثة لا تقل في جودتها عن تلك المطبقة في المصارف العالمية التقليدية ومنها خدمة الصراف الآلي (ATM) والصيرفة الهاتفية Banking Telephone وبطاقات الفيزا الإسلامية والتحويلات الإلكترونية .
٦. تبني عدد من المصارف المركزية والسلطات النقدية لصيغ تمويل إسلامية كإصدار الصكوك القائمة على المشاركة والمرابحة.
٧. أصبح هنالك حكومات ومؤسسات دولية ترعى العمل المصرفي الإسلامي وتؤطر له وتساعدته وتهيء له التشريعات اللازمة .
٨. تصميم أنظمة الصناعة المصرفية الإسلامية على تضمين البعد الإنساني والاجتماعي للمعاملات المالية الاستثمارية .

إن انتشار الصناعة المصرفية الإسلامية والانجازات المتحققة في مسيرتها لابد من أن يقودنا إلى فهم طبيعة عمل المصرف الإسلامي والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والأسس الحاكمة لعمله.

#### ثانياً. المصارف الإسلامية: المفهوم والأسس الحاكمة لمعاملاتها

انطلقت معظم الكتابات في تحديد ماهية المصارف الإسلامية من تركيزها على أنشطة هذه المصارف ووظائفها ، وانطلقت أخرى من تركيزها على الفلسفة الأساسية التي تحكم أعمال هذه المصارف ووظائفها ، عليه نجد أن هناك مفاهيم متعددة للمصارف الإسلامية تعدّ بمثابة انعكاسات لوجهات نظر متعددة تعاملت مع المفهوم. إذ نحى (سيد الهواري) في تعريفه للمصرف الإسلامي منحى يعتمد على بيان الأيديولوجية التي يبنى عليها الصفات العقدية للمصرف الإسلامي والتي تمثلت بالآتي (سيد الهواري ، ١٩٨٢ ، ٩):

١. إن النظام الاقتصادي الإسلامي هو النظام المفترض الذي يسير عليه المصرف .
  ٢. إن المصرف الإسلامي جزء من تنظيم إسلامي عام ، وعليه أن يلتزم بتعاليم الإسلام، ومن ثمّ تجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع العملي .
  ٣. إن المصرف الإسلامي ملتزم بالموقف الواضح للإسلام من الفائدة .
  ٤. إن الصفة العقدية للمصرف الإسلامي صفة شمولية بالضرورة .
- أما (أحمد النجار) في كتابه منهج الصحوة الإسلامية (بنوك بلا فوائد) فقد عرفه بأنه "جهاز مالي يستهدف التنمية ويعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع" (أحمد النجار، ١٩٧٩، ٩٥).
- وقد عرّف (شحاتة) المصرف الإسلامي بأنه " منظمة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية وغيرها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية بهدف المحافظة على القيم والأخلاق السامية والمساهمة في تحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي لتحقيق الحياة الكريمة للأمة الإسلامية " (شحاتة، ١٩٨٥، ٢٣).

إن التعريف الذي جاء به (شحاتة) يعكس حقيقة أن المصرف الإسلامي هو مصرف تجاري من أهم أولوياته تحقيق (العائد) وبخلاف ذلك فإن المصرف لا يمكن له الاستمرار.

ويأتي التحديد الأخير لمفهوم المصرف الإسلامي من قبل الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ليضيف صفة التنوع والشمول على طبيعة أعماله عندما حدد المفهوم بأنه " مؤسسة مالية شاملة تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وتقوم بكل الأعمال المصرفية

والاستثمارية والصناديق والمحافظ الاستثمارية " (الشراح والشريف ، ٢٠٠٢ ، ٧٣) . كما تقوم هذه المؤسسة بالاستثمار المباشر في تملك الموجودات الثابتة كالعقارات والموجودات المنقولة بالبضائع والمعدات والسيارات والموجودات المالية كالأسهم ، والمعنوية كبراءة الاختراع وغيرها لحسابه أو لحساب غيره (الشراح والشريف ، ٢٠٠٢ ، ٧٤) .

ومن خلال قراءة متأنية للمفاهيم التي وردت يمكن استخلاص عدد من القواسم المشتركة فيها، وهي:

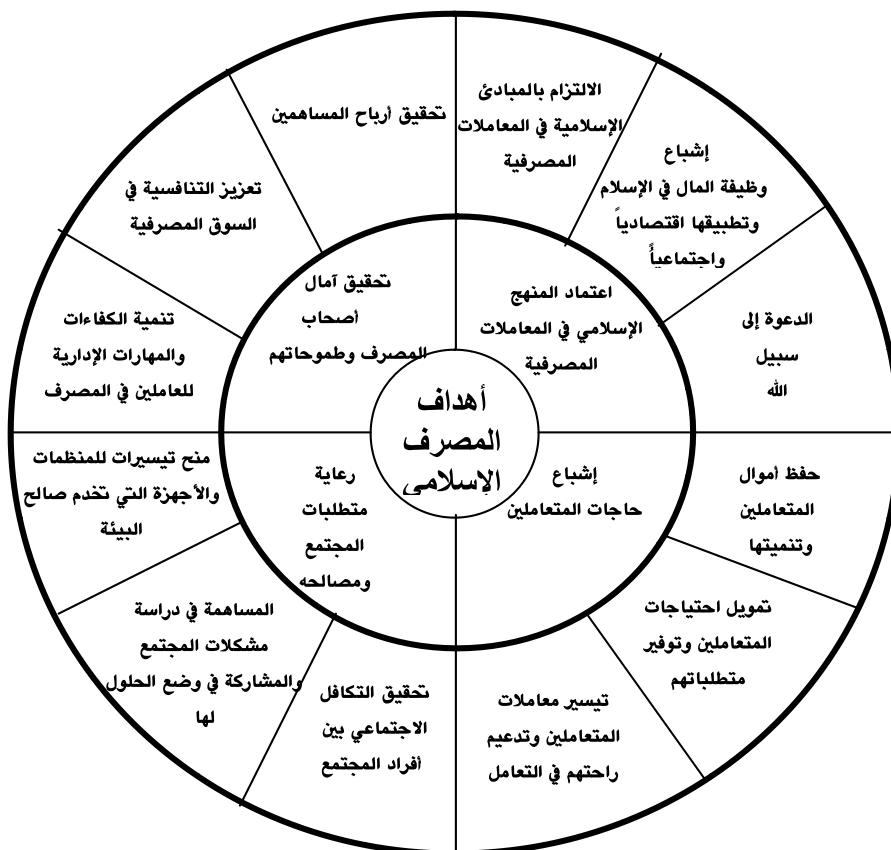
١. تلتزم المصارف الإسلامية بالعمل في كل أنشطتها وممارساتها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا ما تعكسه كل أدواتها وأهدافها المنصوص عليها في عقود التأسيس.
٢. يعدّ تحقيق العوائد المناسبة على استثماراتها المختلفة والتقليل من المخاطر من أهم أولويات المصرف.
٣. يمثل المصرف الإسلامي منظمة مالية ومصرفية ذات بعد اقتصادي وهي بذلك تعمل في حقل المال.

٤. البعد الاجتماعي والإنساني هي أبعاد مضافة وأولويات في العمل المصرفي الإسلامي. وهكذا يمكن القول إن المصارف الإسلامية لا تسعى إلى تحقيق (الربح) بوصفه هدفاً مجرداً على الرغم من أنه من أهم أولوياته، وإنما يسعى أيضاً إلى تحقيق القيم الروحية المرتبطة بوظيفة الإنسان في عمارة الأرض وأداء رسالته، هذا فيما يتعلق بالجانب التنظيري لأهداف المصارف الإسلامية. أما في الواقع فقد تتطابق الممارسة مع الأهداف المعلنة للمصرف أو قد تنحرف عنها بأبعاد مختلفة متخذة من المنهج الإسلامي غطاءً لتحقيق أهداف بعيدة عن تلك المحددة في عقود تأسيسها. وقد حدد (عبد الحميد) عدداً من الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها وسبل الوصول إليها، وهي كما يأتي (عبد الحميد، ١٩٩٠، ١٢٥):

١. الالتزام بالقواعد والمبادئ الإسلامية في المعاملات المالية والمصرفية .
  ٢. تحقيق أهداف المساهمين بالمصرف والأطراف المتعاملة معه .
  ٣. إشباع حاجات الأفراد المالية.
  ٤. رعاية متطلبات ومصالح المجتمع .
- ويعكس الشكل (١) أهداف المصرف الإسلامي وسبل تحقيقها .

# الشكل (١)

## اهداف المصرف الإسلامي وسبل تحقيقها



المصدر: عبد الحميد عبد الفتاح ، ١٩٩٠ ، تقييم المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، مصر ، ص ١٢٥ .



### ثالثاً. الأسس الحاكمة لمعاملات المصرف الإسلامي

يقوم المصرف الإسلامي في معاملاته على أسس مبنية على منهج العقيدة الإسلامية وفكرها كإسقاط التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، وكذلك إبراز الجانب الاستثماري الحقيقي محوراً لنشاط المصرف، فضلاً عن الاهتمام وتضمين العنصر البشري بوصفه أحد الأسس الحاكمة في المعاملات (الهييتي، ١٩٩٨، ١٩١) (المصري، ٢٠٠١، ٤٧-٤٨). ويمكن تحديد الأسس الحاكمة لمعاملات المصرف الإسلامي بالآتي: (المغربي، ٢٠٠٤، ٩١-٩٣)

#### ١. المنهج الإسلامي هو أساس التعامل

يلتزم المصرف الإسلامي بأحكام الشريعة الإسلامية في كل المعاملات التي يؤديها، وهذا يعني بالمحصلة النهائية تكييف عمليات المصارف الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها (الهييتي، ١٩٩٨، ١٩١).

#### ٢. النقود وسيلة للتعامل والعمل على ضرورة تحقيق التنمية

تعمل المصارف الإسلامية على تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع بوصفه وسيلة لتحقيق مصالحه بوصفه كياناً مستقلاً ينحو بمعزل عن المجتمع وعن توفر متطلباته مما يصحب معه الاعتماد على العمل مصدراً للكسب عند مزاجته مع رأس المال ولن يتحقق هذا إلا بتقرير مبدأ المشاركة عند مزاجته مع رأس المال، ولن يتحقق هذا إلا بتقرير مبدأ المشاركة في (الغنم بالعزم) وذلك بالاعتماد على المشاركات والمضاربات الإسلامية بمختلف صورها (السبعراوي، ٢٠٠٣، ٢٥٢).

وفي السياق ذاته، أشار (المغربي) إلى أنه النموذج التمويلي للمصرف الإسلامي يقوم على أساس أن (المغربي، ٢٠٠٤، ٩٢):

- المصرف الإسلامي لا يتاجر بالنقود، ولكنه يعدّها وسيلة لتوجيه الطاقات البشرية والمادية وتعبئتهما.
- تحصل النقود على نصيبها من الربح إذا مزجت مع عناصر الإنتاجية.
- المشاركة هي الصيغة المناسبة بمزج عنصر النقود والعمل بديلاً شرعياً للاعتماد على نظام الفائدة عند قبول الأموال وبدء تشغيلها.

### ٣. الاستثمار محور نشاط المصرف الإسلامي

يعدّ الاستثمار محور نشاط المصرف الإسلامي، إذ إنه المصدر الرئيس لتوليد إيراداته، كما أنه الأداة التي تعكس إسهامه في الجهد الإنمائي للمجتمع. ويعدّ الاستثمار الإسلامي استثماراً حقيقياً لأن محل التعامل هو الموجودات الحقيقية Tangible Assets.

### ٤. تحقيق التكافل الاجتماعي

تهتم المصارف الإسلامية بتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع بمختلف السبل ولاسيما من خلال صناديق الزكاة التي تمول عن طريق الموارد المتعددة والتي يتمثل أهمها في الزكاة المفروضة شرعاً على رأس مال المصرف وأرباحه، وكذلك الزكاة المفروضة على أصحاب حسابات الاستثمار، هذا بجانب الصدقات والتبرعات التي يتلقاها من الأفراد والمنظمات ليقوم بدوره بتوزيعها على من هو بحاجة إليها من أبناء المجتمع.

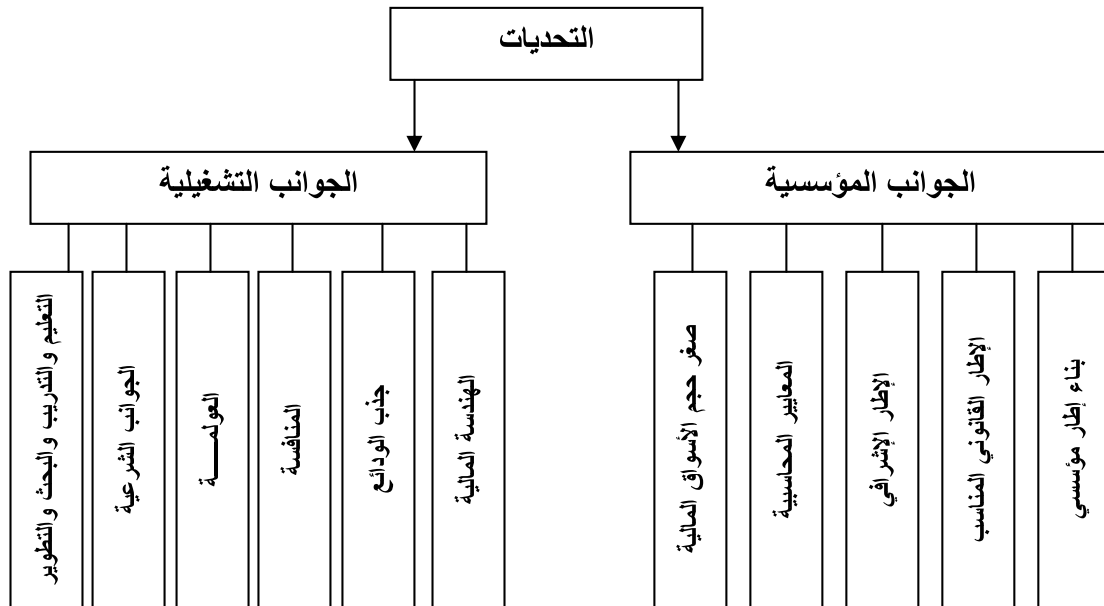
### رابعاً. التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية

قبل أكثر من أربعة عقود كانت المصارف الإسلامية مجرد أُمْنِيّة، والآن أظهرت تجربتها أنها قابلة للتنفيذ وتمثل طريقاً ذا جدوى في الوساطة المالية. لذلك تمّ إنشاء عدد من المصارف الإسلامية خلال هذه الفترة في ظل وسط اقتصادي واجتماعي مختلف العناصر. ويكفي نجاح عمليات هذه المؤسسات وتجاربها على نطاق بلاد مثل باكستان وإيران والسودان والسعودية وجزئياً ماليزيا وحتى في بعض الدول الغربية كبريطانيا لإثبات أن المصارف الإسلامية تتيح طريقة بديلة للمصارف التقليدية.

والمعطيات الرقمية والانجازات التي حققتها المصارف الإسلامية والتي أشرنا إليها فيما سبق وخلال العقود الأربعة الماضية من التجربة يجب أن لا تجعلنا نتجاهل التحديات التي تواجهها، وهي ليست بالقليلة، وهي ذات بعدين، الأول: يتعلق بالجوانب المؤسسية لعمل المصارف الإسلامية، أما البعد الثاني: فهي ناتجة عن الجوانب التشغيلية (منور وآخرون، ٢٠٠٤، ٣٦-٧٥). ويعكس الشكل (٢) تلك التحديات في بعديها.

الشكل (٢)

التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية



المصدر : من إعداد الباحثين استناداً إلى (منور وآخرون ، ٢٠٠٤ ، ٣٦-٧٥) .

١. الجوانب المؤسسية

تتضمن الجوانب المؤسسية عدداً من التحديات أبرزها في هذا الجانب (منور

وآخرون، ٢٠٠٤ ، ٣٧):

آ. بناء إطار مؤسسي

لكل نظام متطلباته المؤسسية والمصارف الإسلامية لا تستطيع بمفردها رعاية كل متطلباته المؤسسية ، وهناك حاجة لقيام عدد من المؤسسات والترتيبات التي تدعم بعضها ببعض بمهام مختلفة ، ويشمل ذلك أسواق الأوراق المالية ومصارف الاستثمار وصناديق الاستثمار وبرامج المعاشات . وحتى على صعيد المصارف التجارية ثمة حاجة من الترتيبات المؤسسية المساندة مثل المقرض كالملاذ الأخير (المصرف المركزي) وتسهيلات الائتمان

وهو ما يطلق عليه ببيئة المهمة أو البيئة الخاصة. ولعل بناء محيط مؤسسي ملائم يمثل أكبر تحدٍ يواجه المصرف الإسلامي (طه ، ٢٠٠٠ ، ٩٥).

#### ب. الإطار القانوني المناسب

وضعت قوانين التجارة والمصارف والشركات في معظم البلدان الإسلامية على منهج النمط الغربي وتحتوي هذه القوانين أحكاماً تضيق من مدى نشاطات العمل المصرفي الإسلامي وتجعله في حدود المصارف التقليدية (منور وآخرون ، ٢٠٠٤ ، ٧٥).

#### ج. الإطار الإشرافي

الإشراف على المصارف الإسلامية مهم بدرجة أهمية المصارف التقليدية نفسها وتخضع المصارف الإسلامية في معظم البلدان لإشراف المصارف المركزية وتعامل بمعاملة المصارف التجارية التقليدية نفسها. ولكن هناك عوامل معينة تتطلب معاملة المصارف الإسلامية على أساس مختلف ، وهي (شابرا، ١٩٨٥ ، ١٦١) :

- مطلوب من المصارف الإسلامية مثل كل المصارف التجارية الأخرى أن تحتفظ ببعض ودائعها لدى المصرف المركزي. وتدفع المصارف المركزية عادةً فائدة على هذه الودائع وهو ما لا تقبله المصارف الإسلامية لأنه يتنافى مع المنهج الذي قامت عليه.
- تقوم المصارف المركزية بوظيفة المقرض الأخير للمصارف التجارية بحيث تقدم لها قروضاً في أوقات تقل فيها السيولة. وعلى الرغم من أن معظم المصارف الإسلامية تعمل تحت إشراف المصارف المركزية، إلا أنها لا تستطيع شرعاً الاستفادة من هذه التسهيلات لأن هذه الأموال تقدم على أساس الفائدة .

#### د. المعايير المحاسبية

إن للمصارف التقليدية معايير محاسبية متشابهة في بلدان مختلفة، وتنشر المصارف المركزية الميزانيات المجمعة للمصارف وتشرف عليها بانتظام من دون صعوبة، وخلافاً لذلك فإن عدم تشابه الممارسات المحاسبية بين المصارف الإسلامية يجعل من أية مقارنة مفيدة بين ميزانياتها أو حساب الأرباح والخسائر لديها مهمة شاقة. فضلاً عن ذلك، فإن المفاهيم المستخدمة في القوائم المالية لا تحدد تحديداً دقيقاً.

هـ. تعاني أسواق المال الإسلامية من ضيق نطاقها ومحدودية الأدوات الاستثمارية المستخدمة فيها ، ومن قصور القوانين التي تنظم عمليات إصدار الأوراق المالية وتداولها فيها ، وأيضاً من ضعف الهياكل الإدارية التي تنظم سير أعمالها ، هذا قياساً

بدول أخرى مثل دول شرق آسيا وأوروبا (جركس ، ٢٠٠٢ ، ٢٦٨) . وهذا يمثل تحدياً للمصارف الإسلامية التي تمثل تلك الأسواق المجال الطبيعي لأغلب أنشطتها الاستثمارية .

## ٢. الجوانب التشغيلية

تتضمن الجوانب التشغيلية عدداً من التحديات ، أبرزها (منور ، ٢٠٠٤ ، ٤٧-٦٣) :

### آ. الهندسة المالية

تشير عبارة الهندسة المالية إلى فن صياغة المدخلات المالية لتلبية حاجات وميول مستخدمي الأموال فيما يخص المجازفة وفترة الاستحقاق . وقد أصبحت الأسواق المالية أكثر تعقيداً وتنافسية ، ولاستغلال مناخ السوق الذي يتغير بسرعة ولمواجهة المنافسة المتزايدة تصبح الهندسة المالية والابتكار في الأدوات المالية أمراً واجباً (فريد ، ١٩٩٩ ، ٦٥). وفي ضوء مبادئ المصلحة والاستحسان فإن انتهاج مبدأ الحاجة لأدوات الهندسة المالية يعدّ أمراً حتمياً للمصارف الإسلامية. وفي إطار مبادئ التمويل الإسلامية المفروضة فقد وضع مهندسو التمويل الحديث وسائل جديدة مثل الرهونات والخيارات والمشتقات والتحوط وبرامج تأمينات التقاعد والبطاقة الائتمانية، وبهدف تلبية هذه الحاجات يفترض أن نبحث عن ماهية الحاجات التي تلبيها هذه الأدوات ، فإذا كانت الحاجات صحيحة من الناحية الشرعية فإنه يجب علينا إما أن نكيفها حسب مقاصدنا أو أن نبتدع بدائل إسلامية لها.

### ب. جذب الودائع

إن الكثير من الودائع لدى المصارف الإسلامية حالياً لم يأت بسبب جاذبية العوائد المرتفعة ، بل بسبب الالتزام الديني للزبائن . لذلك فإنه من المنطقي الافتراض بأن معدل نمو وداائع المصارف الإسلامية سينخفض كثيراً ما لم تتمكن من جذب وداائع على أسس تنافسية ومن موارد جديدة. وفي واقع الأمر، فإن هذا يحدث فعلاً بانخفاض معدل نمو الودائع في المصارف الإسلامية (أوصاف، ١٩٩٧، ٥٨).

### ج. المنافسة

إن المصارف الإسلامية تواجه حالياً زيادة مستمرة في المنافسة، وكان ذلك بسبب التحول الجزئي أو الكلي من قبل المصارف التقليدية إلى السوق المصرفية الإسلامية. وعلى الرغم من أن ذلك يعدّ مؤشراً على جدوى النظام المصرفي الإسلامي ، إلا أنه في الوقت نفسه

يشكل تحدياً ، إذ قد تعمل المنافسة على تفعيل كفاءة أية صناعة مصرفية وتطوير مستوياتها، إلا أنها قد تجبر المصارف التي تفتقر للكفاءة إلى الخروج من السوق . هذا إذا علمنا أن المصارف الإسلامية قد احتكرت بدرجة كبيرة الموارد المالية الخاصة بربائين ذوي دوافع إسلامية.

وهناك تحدٍ من نوع آخر يتمثل في أن المصارف الإسلامية التي تتحول جزئياً نحو النظام المصرفي الإسلامي تحت ما يسمى بفتح (النوافذ المصرفية الإسلامية) قد لا تتمكن من فصل حسابات عمليات النظام المصرفي الإسلامي فصلاً تاماً، وفي حالة قيامها بخلط أموال إسلامية مع عمود مواردها أو عدم فصل عملياتها الإسلامية فإن هناك إمكانية قوية "لتلويث" العوائد الشرعية بالفائدة (منور ، ٢٠٠٤ ، ٥٩-٦١).

#### د. العولمة

يتوقع أن تحدث العولمة زيادة أخرى في منافسة المصارف التقليدية في المستقبل القريب ، ونظراً لسياسة التحرر فإن الأسواق العالمية تتقارب بسرعة وتتوحد في سوق عالية واحدة (جركس، ٢٠٠٢، ٢٦٣). ويتيح ذلك فرصاً للمصارف الإسلامية بقدر ما يمثل تحدياً لها. فمن ناحية ستتيح العولمة قدراً أكبر من تنوع المحفظة، مما يقلل من المخاطرة في صيغ المشاركة في الأرباح، كما يتوقع أن يسمح للمصارف الإسلامية فتح المزيد من الفروع في البلدان غير الإسلامية، وفرص قيام المصارف الإسلامية بحشد المزيد من الإيداعات ، وبجانب كل ذلك، يتعين عليها أن تكون مستعدة للمزيد من المنافسة الشرسة مع حضور المصارف الأجنبية (الشكرجي، ٢٠٠٦ ، ١١٨-١١٩).

وبناءً على ذلك، يمكن تحديد محورين فيما يتعلق بالعولمة ومستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية، وهما:

- إن المصارف الإسلامية اصغر من أن تستفيد من العولمة أو حتى المشاركة والتأثير فيها لصغر حجمها قياساً بالتقليدية، ولكن ينبغي وجوب التفكير في عمليات الاندماج أو إقامة المشاريع المشتركة .
- في ظل العولمة يمكن أن يقود تدويل الأسواق المالية بالفائدة على المصارف الإسلامية من خلال نقل المدخرات المحلية والأجنبية للبلدان الإسلامية لتلبية الطلب الكبير على مثل هذه الموارد .

#### هـ. الجوانب الشرعية

- تتعلق هذه الجوانب بالعديد من التحديات (منور وآخرون، ٢٠٠٤، ٧١) :
- بسبب البُعد الديني للعمل المصرفي والتمويل الإسلامي لا يمكن اعتماد ناتج جديد ما لم يكن يجيزه علماء المسلمين.
  - وجود التدقيق الشرعي لعمليات المصارف الإسلامية للتأكد من أن الممارسة الفعلية تتفق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية.
  - تناقض الفتاوى لدى هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية مع تعددها.
- و. التعلّم والتدريب والبحث والتطوير

التعلّم والتدريب والبحث والتطوير هي أوقاف نمو أي نظام، وهذا ينطبق أكثر على تجربة العمل المصرفي الإسلامي التي ما زالت في مراحلها الأولى قياساً بالمصارف التقليدية. ويمكن التحدي الأكبر أن هناك نقصاً كبيراً في العلماء الذين يتمتعون بمعرفة علمية بالفقه الإسلامي والاقتصاد والتمويل الحديث، وفي مقابل ذلك فإن كثير من مدراء المصارف الإسلامية لم يتدربوا تدريباً كافياً على استخدام التمويل الإسلامي (منور وآخرون، ٢٠٠٤، ٧٢).

#### تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

يعد الأداء من المصطلحات الجذابة التي تحمل بين طياتها نكهة العمل وديناميكيته والجهد الهادف. وتتعدد جهات النظر الخاصة بتحديد مفهوم الأداء، ولعل سبب ذلك يعود لاختلاف الزاوية التي ينظر فيها إلى الأداء، فقد عرف (Daft & Neo) الأداء بأنه بلوغ المنظمة أهدافها باستخدام الكفاءة والفاعلية (Daft & Neo, 2001, 16). ويرى (الحسيني والدوري) بأن الأداء هو واحد من المؤشرات المهمة على مدى نجاح المنظمة وفعاليتها في استغلال الموارد المتاحة (الحسيني والدوري، ٢٠٠٠، ٢٢١). أما الأداء المالي فهو وصف لوضع المنظمة الآن وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليها من خلال دراسة المبيعات والإيرادات والموجودات والمطلوبات وصافي الثروة (الحسيني والدوري، ٢٠٠٠، ٣٨). ويعتمد تقييم الأداء المالي بشكل أساسي على التحليل المالي الذي يمكننا من التعرف على المركز المالي لوحدة الأعمال (شركة أو مصرف) وتقييم نتائج أعمالها، فهو عملية تحليلية مالية لتقييم الأداء الماضي وكيفية تطوره لاحقاً (أحمد، ٢٠٠٥، ١٠). وتبرز أهمية الأداء المصرفي في تحديد قدرة المصارف على إدارة أموالها والهادفة إلى تحقيق غايات

متعددة سواء كانت على صعيد المساهمة في تنمية اقتصاد البلد الذي يعمل في ظله أو في تحقيق الأرباح والنمو وكذلك في تحديد المركز المالي والائتماني والاستثماري للمصرف وكفاءة الإدارة وسياسات التوظيف للأموال والقدرة على المواءمة بين أهداف المصرف بما يضمن أداء مصرف بكفاءة وتجنبه الخسارة وتفعيل قدرته على المنافسة (Allen & Parwada, 2004, 1151). أما إذا انتقلنا لجانب تقييم أداء المصارف الإسلامية فإننا لا بد من أن نلاحظ أن تقييم الأداء لا يمكن أن يقتصر في هذا المصرف على قدرته على التأليف بين أهداف الربحية والأمان والسيولة في معزل عن الأهداف المميزة له كمصرف إسلامي. واستبدال أسلوب التعامل بالفائدة بأسلوب المشاركة في الربح والخسارة (قلعاوي، ٢٠٠٢، ٣٨٠). كما أن شرعية المعاملات في المصرف الإسلامي وقيمتها التنموية والاجتماعية لا بد من أن تفرض نفسها لدى تقييم الأداء في إدارة تلك الأموال وفي ضوء ذلك يمكن تحديد عدد من المؤشرات المالية التي تستخدم كأدوات في عملية تقييم الأداء للمصرف الإسلامي كما هو موضح في الجدول (١)، وتختلف العديد من هذه المؤشرات مع ما هو مستخدم بالمصارف التقليدية وهذا الاختلاف هو انعكاس للطبيعة المميزة لعمل المصرف الإسلامي.

#### جدول (١)

##### مؤشرات تقييم الأداء الرئيسة وأهدافها في المصارف الإسلامية

المؤشرات	الهدف
أولاً: التوزيع النسبي لبنود القوائم المالية الختامية للمصرف الإسلامي.	- بيان درجة التطور واتجاهات النشاط للمصرف. - بيان الوزن النسبي لكل بند أو عنصر من عناصر الميزانية للحسابات الختامية.
ثانياً: السيولة.	- الاطمئنان على وضع السيولة وملاءمتها في وضع نشاط المصرف.
ثالثاً: الأمان.	- تقدير درجة الأمان والضمان في توظيفات أموال المصرف الإسلامي.
رابعاً: الربحية.	- قياس كفاءة وفاعلية المصرف في تسير نشاطه، حيث يعد الربح وتنمية المال من الأهداف المطلوبة إسلامياً أصلاً.

المصدر: غسان القلعاوي، ٢٠٠٢، المصارف الإسلامية ضرورة عصرية، ط١، دار المكتبة للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، ص٣٠٨-٣٢٠.



## المبحث الثاني: الصيرفة الإسلامية في العراق: الأداء والتحديات

### أولاً. الصيرفة الإسلامية في العراق كأحد مكونات القطاع المصرفي العراقي

يعد العراق من أوائل الدول العربية في ممارسته لنشاط الصيرفة الخاصة. إذ شهدت نهايات القرن التاسع عشر افتتاح فرع المصرف العثماني في بغداد وأعقب ذلك تأسيس وافتتاح العديد من فروع المصارف الأجنبية التي استمرت في ممارسة نشاطها والتوسع في تمويل النشاطات التجارية للمصالح المختلفة العاملة في العراق وحتى عام ١٩٤١م إذ تم تأسيس مصرف الرافدين من قبل الدولة العراقية ليمثل أول مصرف عراقي عامل في ميدان الصيرفة التجارية في العراق (البدر، ٢٠٠٢، ١٧٣). وقد تم تواصل مصرف الرافدين منذ ذلك التاريخ في توفير الخدمات المصرفية مع فروع المصارف الأجنبية الموجودة في العراق ولغاية سنة ١٩٦٤م إذ تم تأميم الفروع الأجنبية. وفي عام ١٩٩١م ألغي احتكار الصيرفة التجارية الحكومية وتم السماح بتأسيس مصارف خاصة بموجب القانون ١٢ لسنة ١٩٩١م. وكان الهدف من ذلك تفعيل التنافسية في السوق العراقية للوصول إلى حالة أفضل في الأداء. (الخرجي، ٢٠٠٢، ١٩٥-١٩٦)

لقد خول القرار (١٢) المصرف المركزي العراقي بإصدار إجازات التأسيس لمصارف خاصة تتخذ صيغة الشركات المساهمة وبرؤوس أموال مدفوعة أسمية لا تقل عن (١٥) مليون دينار عراقي، ويعد هذا المبلغ الذي أنشئ بموجبه العديد من المصارف الخاصة ومنها المصرف العراقي الإسلامي معقولة عند التأسيس ولكنها سرعان ما تآكلت بفعل التضخم الجامح الذي امتاز به عقد التسعينات (البدر، ٢٠٠٢، ١٧٤). فيما بلغ متوسط رؤوس أموال المصارف الخاصة في نهاية عام ٢٠٠٣م ما يعادل ١,٢ مليار دينار عراقي أي ما يعادل (١) مليون دولار. مما يعكس الدور المحدود جداً في تفعيل السوق المصرفية العراقية علماً بأن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي هي أقرب إلى الصفر (٠,١٪) على وفق تقديرات الجهاز المركزي العراقي للإحصاء مقارنة بـ ٢٧٪ لمصارف القطاع الخاص في دولة صغيرة مثل البحرين. (www.salaimcenter-iraq.com)

ومع هذا فإن النقطة الإيجابية التي تحتسب للقطاع المصرفي الخاص تكمن في الدور الذي لعبته هذه المصارف في تمويل النشاط الخاص إذ إن حجم القروض المقدمة من المصارف الخاصة حتى عام ٢٠٠١م قد بلغ ١١٠ مليار دينار عراقي أي ما يعادل (٧٤) مليون دولار، وهذا الرقم يمثل أكبر من نصف ما قدمه القطاع الحكومي التجاري على الرغم من أن

حجم موجوداته يبلغ أضعاف تلك التي في القطاع الخاص (البدرى، ٢٠٠٢، ١٧٦). وبعد مرور أكثر من (١٥) عاماً على تجربة الصيرفة الخاصة في العراق نجد أن هناك تبايناً كبيراً في هذه المصارف من حيث عدد فروعها وحجم موجوداتها وتعاملاتها زيادة على وجود مصرف إسلامي يختلف في المنهج والأهداف عن بقية أنواع المصارف، فعقد تأسيس المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية يشير إلى أن المصرف يمارس نشاطه على وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبذلك فهو يستبعد التعامل بالفائدة اخذاً وعطاءً. وبهذا فإن المصرف يعدّ الممثل الوحيد للصناعة المصرفية الإسلامية في العراق ونواتها، وعليه فإن تقويم أداء المصرف العراقي الإسلامي يعكس تقويماً حقيقياً لتجربة الصناعة المصرفية الإسلامية في العراق.

#### ثانياً. المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية: خلفية تاريخية

تم إنشاء المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية شركة مساهمة (خاصة) في عام ١٩٩٢ برأس مال قدره (٢٥٢٨٠٠٠) دينار عراقي وبقيمة اسمية للسهم بلغت (١) دينار. ويهدف المصرف إلى المساهمة في نمو اقتصاد البلد ضمن السياسة العامة للدولة ويمارس نشاطه على وفق أحكام الشريعة الإسلامية (عقد التأسيس، ١٩٩٢، ١١). وعلى وفق هذا العقد فإن للمصرف الحق في مزاولة أعماله من خلال العديد من الأدوات المالية التي يسمح بها قانون المصرف المركزي العراقي من جهة وضوابط الشريعة الإسلامية من جهة أخرى، ومن أبرز تلك الأنشطة والأدوات: (عقد التأسيس، ١٩٩٢، ٨-٩)

١. قبول الودائع بأنواعها من دون فائدة كالحسابات الجارية، والادخار (التوفير) والأمانات وإصدار شهادات ودائع ودفع بدلات صكوك.
٢. القيام بالأنشطة الاستثمارية المختلفة عن طريق أدوات (المضاربة، المشاركة، المرابحة، المزارعة، الإجارة، التوريق...).
٣. القيام بإجراءات تأسيس والاكتتاب للشركات المساهمة.
٤. إصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية.
٥. حفظ الأمانات وغيرها من الخدمات<sup>(\*)</sup>.

---

(\*) للمزيد حول الأنشطة والأدوات التي يسمح للمصرف مزاولتها انظر: (العقد التأسيسي لشركة المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية لسنة ١٩٩٢).

إن الهدف من عرض تلك العمليات والأنشطة والأدوات المتنوعة هو لبيان أن المصرف يمتلك ميزة تنافسية متفردة في السوق المصرفية العراقية ومن المفترض أن تكون محصلته النهائية أداءً مالياً متميزاً ومستويات مرتفعة من الأرباح عبر أكثر من عقد من بدء تأسيسه. وهذا كله يثير عدداً من التساؤلات منها هل تمكن المصرف من التعامل مع كل هذه الأدوات المالية المتاحة ؟ وهل يمكن من التكيف مع المتغيرات في البيئة التي كان يعمل بها ؟ وهل حقق المصرف فعلاً الميزة التنافسية المتفردة ؟ إن الإجابة على هذه التساؤلات قد تبدو عقيمة للوهلة الأولى إلا أنها قد تبدو ممكنة إذا تم تحليل معطيات أداء المصرف المالي على وفق العديد من المؤشرات. وقد تبدو الصورة أكثر وضوحاً إذا تم إجراء مقارنة مرجعية للمصرف وعبر سلسلة زمنية وعلى وفق مؤشرات محددة مع المصارف التي بدأت مزاوله نشاطها في السوق العراقية ومن ثم يمكن تحديد موقع المصرف في السوق المصرفية العراقية.

ثالثاً. تقييم أداء المصرف على وفق مؤشرات الربحية وتحليل الاتجاه العام Secular Trend

تعد الفاعلية المصرفية هي المؤشر الأساس في تحقيق المصرف لأهدافه أما الحكم على الفاعلية المصرفية فتتم من خلال مؤشرات الربحية التي تعد المعيار الأدق والأشمل في الحكم على الفاعلية وتقييم أداء المصارف (الشماخ، ١٩٩٢، ١٠٤). إذ تعد الربحية من الأهداف الرئيسية التي يسعى المصرف العراقي الإسلامي إلى تحقيقها كأى مصرف تجاري سعياً لإرضاء حملة الأسهم وجذب زبائن جدد ومن ثم النمو والاستمرار. وقد تم اعتماد المؤشرين (صافي الربح / إجمالي الودائع) و(صافي الربح / إجمالي الموجودات) للحكم على فاعلية المصرف (هندي، ١٩٩٦، ٤١٥)، وقد استخدمنا المؤشرين ليتوافقا مع ما متاح من بيانات معلنة ومتيسرة في الميزانيات والتقارير الصادرة عن المصرف. زيادة على ذلك فقد تم الاعتماد على عدد من النسب المالية المتعلقة بأداء المصرف والتي قد تعطي تسبيحاً منطقياً لحركة مؤشرات الربحية ارتفاعاً وانخفاضاً خلال السنوات المحددة في البحث وكما عكسته معطيات الجدول (٢)، إذ يلاحظ بأن مؤشر صافي الربح / إجمالي الودائع قد كان بقيمة سالبة مقدارها (٠,٠١) للأعوام ١٩٩٦/١٩٩٧ وهو ما يمثل الحد الأدنى و٢٪ حداً أعلى في عام ١٩٩٣ وهو أفضل ما تمكن المصرف من تحقيقه من ربحية خلال مسيرته. وقد بلغ المتوسط الحسابي ٠,٠٣٪ وانحراف معياري (٠,٠٠٨). وقد لا يختلف مؤشر (صافي الربح / إجمالي الموجودات) في مساره كثيراً عن المؤشر الأول، إذ يلاحظ بأن المؤشر قد كانت قيمته سالبة

للأعوام ١٩٩٦، ١٩٩٧، وكانت أفضل نسبة تحققت للأرباح قد بلغت في عام ١٩٩٣ ١٪ و بمتوسط سنوي ٠,٠٣٪ وانحراف معياري ٠,٠١. إن القيم المنخفضة لمؤشري الربحية يعكسها أيضاً تحليل الاتجاه (الهييتي، ٢٠٠٤، ٤٤٧-٤٧٧). وكما هو في الشكل (٣) والذي يمثل محوره الأفقي السلسلة الزمنية للفترة ١٩٩٣-٢٠٠٣. ومحوره العمودي مؤشر الربحية (صافي الربح/ إجمالي الودائع)، ويبدو خط الاتجاه العام موازياً للمحور الأفقي وترتيباً من نقطة الصفر. وهذا ما يعكس انخفاض مستوى الأرباح على مدى سنوات البحث. أما خط البيانات الفعلي فيعكس الحركة الفعلية لأداء المصرف. إذ يشير إلى وجود (قمة) مرتفعة في عام ١٩٩٣ ووجود انحدار (تدهور) كبير في عام ١٩٩٦، ١٩٩٧، وبعد ذلك وجود قمتين أقل ارتفاعاً من الأولى وانحدار آخر بعد عام ١٩٩٧.

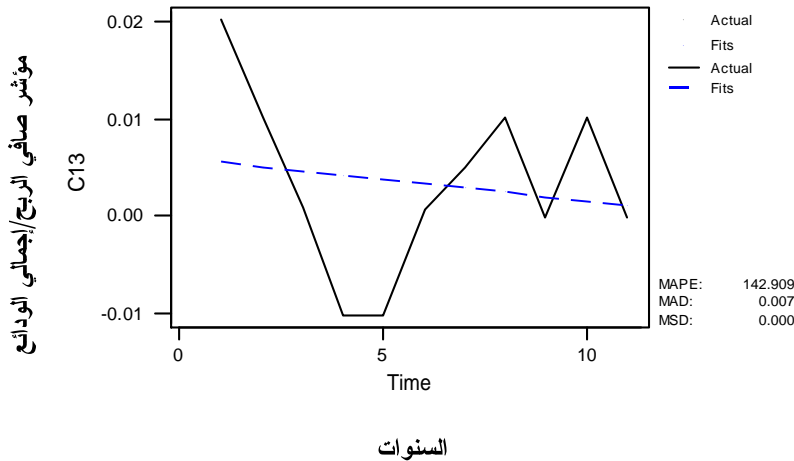
### شكل (٣)

#### تحليل الاتجاه العام

Trend Analysis for C13

Linear Trend Model

$$Y_t = 5.96E-03 - 4.36E-04 * t$$



ويمكن تحديد عدد من المسببات التي تعكس الواقع الفعلي لأداء المصرف بهذا الاتجاه المنخفض من الربحية وهي:

١. افتقار الإدارة المصرفية إلى القراءة المتأنية للوضع الاقتصادي السائد في البلد إذ تخطى المصرف عن سياسته المتحفظة في الجانب الاستثماري وارتفعت مؤشراته الاستثمارية

لتصل حددها الأعلى للأعوام ١٩٩٦، ١٩٩٧ لتصل إلى ٧٢٪. في الوقت الذي كان مفترضاً أن يكون أكثر تحفظاً في تلك السنوات إذ كان هناك مؤشرات قوية على احتمال تحسين ارتفاع قيمة الدينار العراقي. وفعلاً حصل ذلك إذ بعد قرار الأمم المتحدة برفع جزئي للحصار الاقتصادي حدث تحسن مؤقت في قيمة الدينار العراقي مما أدى ذلك إلى انخفاض قيمة موجودات المصرف في مقابل ذلك بقيت التزامات المصرف كما هي عليه من حيث قيمتها. وقد كاد أن يؤدي ذلك إلى إعلان إفلاس المصرف وتصفيته لولا تدخل المصرف المركزي العراقي بشكل مباشر في دعم المصرف وإسناده ومن ثم تمكن المصرف من العودة لمزاولة نشاطه.

٢. احتفاظ المصرف بنسب سيولة مرتفعة عكسه المتوسط السنوي البالغ ٥٠٪ مما يعني فقدان فرص توظيفية استثمارية مربحة ومما يعني إجمالاً إتباع المصرف سياسة متحفظة في إدارة أمواله. في الوقت الذي كان مفترضاً أن يلجأ إلى اتخاذ قرارات بالاستثمار والتحفظ في الوقت الذي قام فعلاً بالاستثمار.

٣. انخفاض مؤشر الائتمان النقدي بشكل كبير، إذ لم يبلغ متوسط تلك المؤشرات أكثر من ٥٪ ويعد ذلك مساراً طبيعياً لأن المصرف يبتعد عن مزاولة هكذا نشاط لأنه لا يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل بالفائدة اخذاً وعطاءً. وإن تلك النسب في الأغلب هي (قرض حسن). وحتى نسبة ٥٪ تبدو مرتفعة وهي ناجمة عن وجود قيم شاذة للأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٤. عكست مؤشرات الملاءة المصرفية ومن خلال الجدول (٢) أيضاً والمتمثلة بمؤشري حق الملكية إلى إجمالي الودائع أو الموجودات. عدم الالتزام بمقررات لجنة بازل والبالغة ١٠٪. وهذا مما يعني بالمحصلة النهائية عدم التزامه بتعليمات المصرف المركزي العراقي للملاءة المصرفية والبالغة ١٥٪ من قيمة الموجودات أو الودائع. وقد فرضها المصرف المركزي وذلك لأن البلد ترتفع فيه معدلات التضخم بشكل جامح. (التقرير السنوي والميزانية العامة للمصرف الإسلامي، ٢٠٠٠)

النسب العالية للمصرف العراقي الإسلامي للمدة ١٩٩٣-٢٠٠٣ جدول (٢)

المؤشر	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
السنويات													
التقديرات/إجمالي الودائع	0.77	0.69	0.28	0.21	0.21	0.25	0.43	0.36	0.72	0.78	0.81	0.430909091	0.275697463
التقديرات/إجمالي الموجودات	0.56	0.43	0.26	0.2	0.2	0.23	0.4	0.32	0.66	0.71	0.71	0.425454545	0.20348777
الائتمان													
التقديرات/إجمالي الودائع	0.04	0.04	0.05	0.006	0.006	0.01	0.006	0.02	0.02	0.23	0.19	0.056181818	0.078094581
الاستثمار/إجمالي الودائع	0.29	0.02	0.67	0.72	0.72	0.7	0.54	0.65	0.25	0.01	0.01	0.416363636	0.304967957
صافي الربح/إجمالي الودائع	0.02	0.01	0.001	-0.01	-0.01	0.0008	0.005	0.01	0	0.01	0	0.003345455	0.008963968
صافي الربح/إجمالي الموجودات	0.01	0.04	0.001	0.01	-0.01	0.0007	0.005	0.01	0	0.01	0	0.006972727	0.012616187
حقوق الملكية/إجمالي الودائع	0.16	0.02	0.01	0.02	0.02	0.02	0.02	0.03	0.035	0.05	0.08	0.042272727	0.043667129
حقوق الملكية/إجمالي الموجودات	0.11	0.9	0.01	0.01	0.01	0.02	0.02	0.03	0.029	0.05	0.07	0.114454545	0.262313806

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانيات العامة والتقارير السنوية للمصرف العراقي الإسلامي للتنمية والاستثمار للمدة ١٩٩٣-٢٠٠٣.

#### رابعاً. المقارنة المرجعية (Benchmarking)

في مجال قياس الأداء المصرفي وتحليل الأداء المالي تحديداً<sup>(\*)</sup> هناك عدة مقارنات مختلفة خلال سلسلة زمنية أي ما يطلق عليه بالأداء التاريخي. أو بواسطة المقارنات مع مؤشرات مالية سائدة في السوق تمثل القطاع الذي يعمل فيه المصارف، فضلاً عن ذلك يمكن استخدام هذه المؤشرات للمقارنة مع أقوى المنافسين في السوق المالي والمصرفي والذي يعرف بالمقارنة المرجعية Benchmarking (Jessup, 1980, 46)، وقد تم الاعتماد على عدد محدد من النسب المالية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (بغداد سابقاً) وللأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وذلك لأن مؤشرات السوق وسلوكها تهم أطرافاً عديدة (حملة الأسهم، المودعين، الدولة، المستثمرين...) وهي الأكثر دقة وشمولاً في الحكم على الأداء المالي لوحدات الأعمال. (الحسيني والدوري، ٢٠٠٠، ١٣٨-١٣٩). ويلاحظ من الجدول (٣) بأن المصرف لم يحقق أي عوائد على موجوداته في عام ٢٠٠٣. وكما عكس ذلك العائد على الموجودات فيما تحسن الأداء ولو بشكل بسيط وحقق المصرف عائداً بلغ ٠,٣٦٪.

إذ كان أداء المصرف متدنياً قياساً ببقية المصارف العاملة في القطاع نفسه. إذ نجد بأن ٨٨٪ من المصارف المدرجة في السوق كان أدائها أفضل لعام ٢٠٠٣ و ٧٥٪ لعام ٢٠٠٤<sup>(\*)</sup> ويكاد يكون المسار متماثلاً فيما يتعلق بنسبة العائد على حقوق المساهمين، إذ لم يحقق المصرف أي عائد لعام ٢٠٠٣ في مقابل تحسن ملحوظ بنسبة العائد في عام ٢٠٠٤ والذي بلغ ١,٣٢٪. وبقي أداء المصرف متدنياً فيما يتعلق بهذا المؤشر مقارنة ببقية المصارف. إذ كان ٨٨٪ من المصارف أدائها أفضل لعام ٢٠٠٣ مقابل ٨١٪ في عام ٢٠٠٤.

أما مؤشر العائد على الأسهم والذي يتكون من العائد الرأسمالي الناجم عن زيادة قيمة السهم في السوق عند نهاية المدة عما كانت عليه في بدايتها (الحسيني والدوري، ٢٠٠٠، ١٧١)، فنجد وكما هو مؤشر في الجدول (٣) بأن المصرف لم يحقق أي عائد على السهم عام ٢٠٠٣. مقابل تحسن بسيط في الأداء لعام ٢٠٠٤ إذ حقق عائداً بلغ ١٤٪، وقد كان ٨٨٪ من المصارف أدائها أفضل فيما يتعلق بعام ٢٠٠٣ في مقابل ٨١٪ في عام ٢٠٠٤. ولكن مع هذا

(\*) ضمن الأداء المصرفي يقسم إلى نوعين من الأداء هما: الأداء الخدمي، والأداء المالي. وقد تم استبعاد الأداء الخدمي لأنه ليس له علاقة بجوهر الموضوع.

(\*) تم استخراج النسبة عن طريق قسمة عدد المصارف ذات الأداء الأعلى من المصرف العراقي الإسلامي إلى إجمالي المصارف المدرجة في السوق للأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

فإن المقارنة بين العامين تشير إلى تحقق قيمة موجبة في العام ٢٠٠٤. وقد يكون هذا مؤشراً على عودة محتملة إلى السوق وتزايد ثقة المتعاملين بالمصرف على الرغم من مسيرة المصرف المليئة بالإخفاقات.

وقد بلغت النسب الجارية للمصرف ١,٠٧ في عام ٢٠٠٣ في مقابل ١,٣٧ لعام ٢٠٠٤ ويعكس ذلك أداءً مرتفعاً وتحديداً فيما يتعلق بهذه النسبة. إذ نلاحظ بأن المصرف كان متفرداً في عام ٢٠٠٤. وهو في قمة الترتيب فيما لم يكن سوى ١٣٪ من المصارف أدائها مرتفع في عام ٢٠٠٣. وتعكس هذه النسبة حقيقة عن أن المصرف قد التزم من جديد بإتباع السياسة المتحفظة فيما يتعلق بجانب توظيف الأموال وإن ما لديه من سيولة كافية لتغطية الالتزامات كافة قصيرة الأجل.



النسب المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لقطاع المصارف لعامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (مليون دينار)  
جدول (٣)

ت	أسماء المصارف	نسبة العائد على الموجودات (%)		نسبة العائد على حقوق المساهمين (%)		نسبة الملكية (%)		النسبة الجارية		القيمة الدفترية	
		2003	2004	2003	2004	2003	2004	2003	2004	2003	2004
1	المصرف التجاري العراقي	1.71	1.79	18.47	10.46	0.09	0.17	0.11	1.16	1.53	1.25
2	مصرف بغداد	0.92	4.63	16.12	33.17	0.06	0.14	1.00	1.09	1.42	1.64
3	المصرف العراقي الاسلامي	—	0.36	—	1.32	0.07	0.28	1.07	1.37	1.29	1.05
4	مصرف الشرق الأوسط	1.87	0.28	18.24	3.71	0.10	0.066	1.02	1.05	1.91	1.79
5	مصرف الاستثمار العراقي	0.01	0.96	0.17	16.88	0.06	0.06	1.00	1.03	1.22	1.29
6	مصرف البصرة الدولي	3.41	5.13	25.72	19.30	0.13	0.27	1.09	1.30	1.32	1.09
7	المصرف الاهلي العراقي	0.28	2.91	1.92	21.81	0.15	0.13	1.05	1.07	1.39	1.46
8	مصرف الائتمان العراقي	2.78	2.43	25.92	25.98	0.11	0.09	1.06	1.06	1.50	1.60
9	مصرف دار السلام للاستثمار	0.68	-0.15	8.62	-1.79	0.08	0.08	1.05	1.00	1.14	1.12
10	مصرف سومر التجاري	2.05	21.17	17.85	3.77	0.12	0.041	1.01	1.90	1.37	1.09
11	مصرف بابل	3.13	4.84	23.20	22.13	0.13	0.299	1.08	1.22	2.13	1.35
12	مصرف الاقتصاد	-2.14	1.92	-36.47	10.60	0.06	0.111	0.89	1.06	0.85	1.05
13	مصرف الخليج التجاري	0.41	2.40	3.94	7.84	0.11	0.088	1.00	1.20	1.23	1.12
14	مصرف الزركاء للاستثمار	1.92	6.89	29.47	185.61	0.07	0.04	1.06	1.04	1.15	2.99
15	مصرف الموصل للاستثمار	0.45	3.40	5.48	12.71	0.08	0.144	1.05	1.29	1.08	1.13
16	المصرف المتحد للاستثمار	2.08	—	11.71	—	0.18	—	0.61	—	1.70	—

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى التقرير والمعلومات السنوية المنشورة ونشرت سوق الأوراق المالية لعامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

#### خامساً. التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في العراق

تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية بوجه عام العديد من التحديات على الرغم من حجم الإنجازات المتحققة. ويتضاعف حجم هذه التحديات للصناعة المصرفية الإسلامية في العراق متمثلة بالمصرف العراقي الإسلامي الذي بدأ مزاوله نشاطه كما أشرنا إلى ذلك في ظل ظروف اقتصادية ومتغيرات صعبة (تضخم جامح، حصار اقتصادي). إلا أن وضع إطار لتلك التحديات سيشكل نقطة البداية لتجاوزها وازدهار الصناعة المصرفية الإسلامية في العراق في بلد يمثل المسلمون غالبية سكانه واستقراراً لواقع البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يمكن تحديد أبرز التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية العراقية بالآتي:

##### ١. سعر صرف الدينار العراقي

شكل التذبذب في سعر صرف الدينار العراقي التحدي الأبرز الذي واجه الصناعة المصرفية في العراق فبعد أن بدأ الدينار العراقي يفقد قيمته تدريجياً أمام الدولار حتى وصل أقل قيمة في عام ١٩٩٥ حيث بلغ ٣٠٠٠ دينار مقابل كل دولار. وبعد ذلك أي في عام ١٩٩٦ ارتفع الدينار بشكل مفاجئ مما انعكس على قيمة موجودات المصرف المقيمة بالدينار العراقي فيما بقيت التزامات المصرف كما هي عليه وإثر ذلك تعرض المصرف لخسائر كبيرة كادت أن تؤدي إلى إفلاسه لولا تدخل البنك المركزي العراقي. (www.salamcenter-iraq.com/2.htm)

##### ٢. فرص التوظيف

عكست مؤشرات التحليل المالي بأن المصرف يعاني من وجود فائض في السيولة في مقابل عدم توفر فرص حقيقية لتوظيف الفائض منها. بمعنى آخر فإن المصرف لا توجد أمامه مشكلة في تعبئة المورد. والأهم من هذا فإن افتقار العراق إلى سوق مالي يمكن أن يساهم في استخدام الأموال بشكل آمن وكفوء، إذ يعد سوق العراق للأوراق المالية سوقاً ناشئاً إن لم يكن بدائياً من حيث أدواته وحجم القيم السوقية والإجراءات وعدد الشركات المدرجة والنظم المتبعة فيه (الجميل، ٢٠٠٥، ١١). كذلك فإن المصرف قد يتحفظ باستثمار أمواله في ظل سوق مضطرب وغير مستقر، وهذا الاضطراب ناجم عن عوامل داخلية وخارجية انعكست على مجمل الحياة في البلد ومنها الحياة الاقتصادية.

### ٣. المعايير والضوابط المالية

تمثل المعايير والضوابط المالية التي يطبقها البنك المركزي العراقي كونه الجهة الرقابية النقدية على أنشطة القطاع المصرفي تحدياً كبيراً أمام المصرف العراقي الإسلامي. إذ إنها مازالت تلتزم بها كما هو عليه الحال بالنسبة للمصارف التقليدية التجارية التي تتعامل بالفائدة على الرغم من الصيغة المختلفة والخصوصية في عمل المصرف العراقي الإسلامي.

### ٤. التحرر المالي غير الوقائي

إن التحرر المتسارع وغير الوقائي للسوق المالي والمصرفي العراقي بعد عقود من الانفلات قد يؤدي إلى منافسة غير متكافئة بين مصارف عالمية بكل القياسات تعمل على وفق أساسيات المهنة المصرفية المحترفة وعلى أساس المحاور البشرية والإدارية والمالية والخدماتية. وبين مصارف صغيرة الحجم على وفق مقاييس الموجودات وحجم الودائع ورؤوس الأموال وتعتمد أغلبها المنهج التقليدي في نشاطها وتفتقد إلى التنوع في أدائها ومنها المصرف العراقي الإسلامي. الأمر الذي قد يزيد من الضغوط التنافسية عليها وقد يؤدي بها إلى الخروج من السوق (الشكرجي، ٢٠٠٦، ١٣٤) بما لا يبق لها خياراً أمامها سوى الانسحاب أو الاندماج مع مصارف عربية أو إقليمية إسلامية.

## الاستنتاجات

- يمكن عرض أبرز استنتاجات البحث في جانبها التطبيقي على النحو الآتي:
١. عكست المستويات المتدنية لأداء المصرف المالي وتحديدًا فيما يتعلق بمؤشرات الربحية فشلاً لتجربة الصناعة المصرفية الإسلامية في جانبها التطبيقي وهذا ما يثبت صحة الفرضية البحثية.
  ٢. انعكس سوء إدارة الأنشطة الاستثمارية وإدارة السيولة بشكل مباشر على أداء المصرف.
  ٣. عكست مؤشرات السوق عدم قدرة المصرف العراقي الإسلامي من التكيف مع متغيرات الواقع الاقتصادي العراقي خلافاً لبقية المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
  ٤. لم يتمكن المصرف من استغلال كامل حدود النشاط المسموح به والمنصوص عليه في عقد التأسيس.
  ٥. فشل المصرف من الاستفادة من الميزة التنافسية التي يتفرد بها بوصفه المصرف الإسلامي الوحيد الذي يزاوّل نشاطه في السوق المصرفية العراقية ولديه من الأدوات المالية المتنوعة التي تفتقدها بقية المصارف التقليدية.
  ٦. يفتقد المصرف إلى الشفافية في عرض تفاصيل طبيعة نشاطاته في الميزانيات والتقارير السنوية وتحديدًا المتعلقة بالجانب الاستثماري (المرابحة، المشاركة، المضاربة) إذ تم عرضها بشكل إجمالي وتحت بند الاستثمارات.

## المقترحات

١. التأكيد على ضرورة دراسة جدوى الأنشطة المصرفية التي يرغب المصرف الدخول فيها بشكل علمي لكي لا تتكرر الإخفاقات المتعددة التي تعرض لها.
٢. ضرورة تنويع استثمارات المصرف العراقي الإسلامي في مشاريع ذات طابع إنتاجي بالشكل الذي يقلل من المخاطرة.
٣. توسيع قاعدة الأنشطة والخدمات التي تقوم على مبدأ العمولة. وأتمتة العمليات والأنشطة المصرفية.

٤. التأكيد على تطوير مهارات وخبرات الكوادر العاملة في المصرف من خلال إقامة الدورات العلمية داخل وخارج القطر.
٥. في إطار تجاوز نقاط الخلل في عرض البيانات المعبرة عن أنشطة المصرف. فمن الضروري تبني المصرف لمبدأ الإفصاح والشفافية في عرض تلك البيانات وبما يسهل الاستفادة بشكل أكبر منها.
٦. تعزيز الجانب الإعلامي الذي يلعب الدور الكبير في الكشف عن العمل المصرفي الإسلامي في العراق وآفاق تطويره والذي يعمل وفق الشريعة الإسلامية السمحاء مدعومة بتعاليم القرآن الكريم وسنة نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم).
٧. في ضوء التحرر المالي غير الوقائي في العراق مالياً تبقى (الشراكة، الاتحاد، الاندماج) مع مصارف عربية وإسلامية خيارات استراتيجية متاحة أمام المصرف العراقي الإسلامي حاضراً ومستقبلاً.

## قائمة المصادر

### أولاً. الوثائق والتقارير الرسمية

١. عقد تأسيس لشركة المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية لسنة ١٩٩٢.
  ٢. التقارير والميزانيات السنوية للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية، ١٩٩٣-٢٠٠٣.
  ٣. التقارير والميزانيات السنوية لعدد من المصارف العراقية الخاصة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤.
- ### ثانياً. الأطاريح والرسائل الجامعية
٤. بشار ذنون محمد الشكرجي، ٢٠٠٦، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التركيز المصرفي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
  ٥. زهراء أحمد محمد، ٢٠٠٥، تقييم الأداء المالي للمصارف الأهلية في العراق للفترة (١٩٩٩-٢٠٠١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
  ٦. عبد الحميد عبد الفتاح، ١٩٩٠، تقييم المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر.
  ٧. عوض خلف دلف السبعوي، ٢٠٠٣، الفرضيات والمبادئ والمحددات للإطار المفاهيمي المحاسبي في ميزان الشريعة الإسلامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

### ثالثاً. الدوريات

٨. حسين شحاته، ١٩٨١، افتراءات على البنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي، العدد (٣)، ديسمبر.
٩. صيغ التمويل الإسلامية، ١٩٩٨، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد (٦)، العدد (٣)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
١٠. علي رمضان شريف ومحمد سعيد الشراح، ٢٠٠٢، العولمة والبنوك الإسلامية، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، المجلد (٢٣)، العدد (٩)، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

١١. فرنسبنك، ٢٠٠٦، واقع الصناعة المصرفية ومتطلبات تنميتها وتطويرها مستقبلاً، مجلة العمران العربي، الاتحاد العام لغرفة التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، العدد (٧٨)، نيسان - حزيران، بيروت، لبنان.
- رابعاً. الكتب
١٢. إبراهيم أحمد جركس، ٢٠٠٢، الأسواق المالية العربية في مواجهة العولمة، ط١، بيت الحكمة العراقي، بغداد، العراق.
١٣. أحمد أوصاف، ١٩٩٧، تركيبة الودائع في بنوك إسلامية مختارة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية.
١٤. أحمد النجار، ١٩٧٩، منهج الصحة الإسلامية، بنوك بلا فوائد، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، مصر.
١٥. إقبال منور، أوصاف أحمد، وطارق الله خان، ٢٠٠٤، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية.
١٦. ثريا عبد الرحيم الخرزجي، ٢٠٠٢، أداء المؤسسات المصرفية، ط١، بيت الحكمة، بغداد، العراق.
١٧. خليل الشماخ، ١٩٩٢، الإدارة المالية، دار الخلود، بغداد، العراق.
١٨. رفيق يونس المصري، ٢٠٠١، النظام المصرفي الإسلامي، ط١، دار المكتبي، دمشق، سوريا.
١٩. سيد الهواري، ١٩٨٢، معنى البنك الإسلامي، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، مصر.
٢٠. طارق الله خان وحبيب أحمد، ٢٠٠٣، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ط١، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية.
٢١. طارق طه، ٢٠٠٠، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دار الحرمين للحاسبات، الإسكندرية، مصر.
٢٢. عبد الحميد عبدالفتاح المغربي، ٢٠٠٤، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة.

٢٣. عبد الرزاق الهيتي، ١٩٩٨، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط١، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن.
٢٤. عمر شابرا، ١٩٨٥، نحو نظام نقدي عادل، المؤسسة الإسلامية، ليستر، المملكة المتحدة.
٢٥. غسان قعاوي، ٢٠٠٢، المصارف الإسلامية ضرورة عصرية لماذا وكيف، ط١، دار المكتبة للطباعة والنشر، دمشق، سوريا.
٢٦. فريد النجار، ١٩٩٩، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الإسكندرية، مصر.
٢٧. فلاح حسن الحسيني، ومؤيد عبد الرحمن الدوري، ٢٠٠٠، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي، ط١، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
٢٨. قيس صالح البدري، ٢٠٠٢، تقويم نشاط الصيرفة الخاصة في العراق، بيت الحكمة، بغداد، العراق.
٢٩. كمال السيد طایل، ١٩٨٨، البنوك الإسلامية بين المنهج والتطبيق، ط١، جامعة درمان الإسلامية، القاهرة، مصر.
٣٠. منير إبراهيم هندي، ١٩٩٦، إدارة البنوك: مدخل اتخاذ القرار، ط٢، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.

#### خامساً. المصادر الأجنبية

1. David E. Allen and Jerry T. Parwada, 2004, Effect of Book Funds Management Activities on the Disinter Mediation of Bank Deposits, **Journal of Business Finance and Accounting**, Vol. 31, N. 7.
2. Paul F. Jessup, 1980, **Modern Bank Management**, West Publishing Co., U.S.A.
3. Richard L. Daft, Raymond A. Neo, 2001, **Organization Behavior**, Harcourt, Inc., U.S.A.

#### سادساً. مصادر الانترنت

١. سرمد كوكب الجميل، ٢٠٠٥، النظام المالي العراقي وإعادة الإعمار، مجلة علوم إنسانية على الموقع الإلكتروني: [www.ulumiusania.net](http://www.ulumiusania.net)
2. [www.salaimcenteriraqi.com](http://www.salaimcenteriraqi.com)



This document was created with Win2PDF available at <http://www.daneprairie.com>.  
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.